

Distr.  
GENERAL

S/PRST/1996/30  
3 July 1996  
ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH  
AND RUSSIAN

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٧٨ التي عقدها مجلس الأمن يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا" أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي نيابة عن المجلس:

إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا  
الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

"نظر مجلس الأمن، وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٠٣٧ (١٩٩٥)، في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/472) المقدم عملا بذلك القرار بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (الإدارة).

"ويلاحظ مجلس الأمن أن تنفيذ الاتفاق الأساسي بشأن منطقة إقليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق) الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الاتفاق الأساسي) يمتضي وفقا للجدول الزمني المحدد في هذا الاتفاق. وبصفة خاصة، يلاحظ مع التقدير أن تجريد المنطقة من السلاح قد جرى ببسر وأنجز في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويعرب عن ارتياحه للتعاون الذي أبداه الطرفان في هذا الصدد. ويطلب من الجانبين كليهما الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من حدة التوتر وأن يواصل التعاون الوثيق مع الإدارة في كل جوانب الاتفاق الأساسي لصون السلم والأمن في المنطقة. ويعرب عن استعداده للنظر على نحو موات في تمديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العاملين في الإدارة حسب الموصى به في التقرير.

"ويعرب مجلس الأمن عن ارتياحه للأعمال التي أنجزتها الإدارة فعلا، ولا سيما من خلال لجانها التنفيذية المشتركة العاملة على إعادة إقرار ظروف الحياة الطبيعية لجميع سكان المنطقة. ويرحب المجلس بالجهود الجاري بذلها حاليا لبدء عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم في المنطقة. ويلاحظ أن من المهم أيضا السماح للأشخاص الذين هربوا من ديارهم في سلافونيا الغربية وغيرها من الأماكن في كرواتيا، ولا سيما في كرايينا، بالعودة إلى موطنهم الأصلي. ويطلب المجلس من الطرفين كليهما أن يتعاونوا مع الإدارة تعاونًا تامًا في هذا الصدد.

"ويشير المجلس إلى البيان الصادر عن رئيسه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/PRST/1996/26). ويعرب المجلس عن الأسف لأن حكومة جمهورية كرواتيا لم تتخذ بعد أي خطوات لاعتماد قانون عفو عام بشأن جميع الأشخاص الذين عملوا، طوعا أو كرها، في الإدارة المدنية أو القوات المسلحة أو قوات الشرطة التابعة للسلطات الصربية المحلية في المناطق التي كانت مشمولة بحماية الأمم المتحدة، باستثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب، كما هي معرفة في القانون الدولي. ويحث المجلس على اتخاذ هذا الاجراء في أقرب وقت ممكن، ويطلب من حكومة كرواتيا أن تتعاون مع الإدارة تحقيقا لتلك الغاية.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة، ولا سيما منذ أن جرى في نيسان/أبريل إغلاق حقول نفط ديلتوفيتشي، التي تشكل أهم مورد اقتصادي في المنطقة، وما تبع ذلك من عدم توافر إيرادات للإدارة المحلية من أجل سداد المرتبات وغيرها من تكاليف التشغيل في المنطقة. ويحث المجلس حكومة جمهورية كرواتيا على التعاون الوثيق مع الإدارة في تحديد وتوفير التمويل للإدارة المحلية والخدمات العامة. وهو يشدد أيضا على أهمية التنمية الاقتصادية في إضفاء الاستقرار على المنطقة.

"ويعرب المجلس عن دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة من أجل إنشاء وتدريب قوة شرطة انتقالية ستتولى المسؤولية الأساسية عن حفظ القانون والنظام وتعمل تحت سلطة رئيس الإدارة الانتقالية وبإشراف الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. ويعرب المجلس أيضا عن دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل تيسير عملية إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ويطلب من الدول وغيرها من المعنيين الإسهام على سبيل الاستعجال في دعم تلك الأنشطة.

"ويثني المجلس على رئيس الإدارة الانتقالية وجميع موظفيها للنتائج الباهرة التي حققوها حتى الآن ويعرب عن تأييده الكامل لهم.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

-----